مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيـجي
Orouba Center for Research and Strategic Thinking

# القرار الإسرائيلي بدعم السلطة الخلفيات والمآرب

## قراءة في الحدث

**أعلنت حكومة الاحتلال اتخاذ مجلسها المصغر قرارًا بتقديم حزمة من المساعدات لدعم السلطة الفلسطينية ومنع انهيارها، القرار الذي حظي بموافقة غالبية أعضاء المجلس (ثمانية أعضاء) مع معارضة وزير واحد وامتناع آخَر عن التصويت وفق الإعلان "الإسرائيلي" الرسمي. لم يكن القرار مفتوحًا، بل مشروطًا بعدة اشتراطات "إسرائيلية"، حسب الاقتراح الذي يقول: "في ضوء عدم وجود تغيير في التقييم الوطني، ستعمل "إسرائيل" على منع انهيار السلطة الفلسطينية، مع الدفع بالطلب منها وقف نشاطاتها ضد "إسرائيل" في الساحة القانونية والسياسية الدولية والتحريض في نظمها الإعلامية والتعليمية، والامتناع عن دفع المخصصات لعائلات الأسرى والشهداء، ومن البناء غير القانوني في المنطقة "ج".**

## حساسية التوقيت والموقف

في خلال الاجتماع الذي طُرِح فيه القرار، تلقَّى أعضاء مجلس وزراء الاحتلال تقييماتٍ وتحديثاتٍ أمنيةً بَعد العدوان الأخير على جنين الأسبوع الماضي، وفي الإطار ذاته وافقوا على الإجراءات التي أوصت بها المنظومة الأمنية لتعزيز السلطة الفلسطينية ومنع انهيارها الاقتصادي، والتي تشمل في طياتها توسيع نشاط المعابر في جنين، وتطوير حقل غاز قبالة سواحل غزة، ومع ذلك، فقد صِيغ القرار بعبارات عامة كي لا تُفصَّل القرارات وكي تقلَّل الانتقادات من اليمين.
سبقت اتخاذ القرار تهيئة واسعة للرأي العام "الإسرائيلي"، شارك فيها العديد من صُناع الرأي ومراكز الفكر والتقدير الاستراتيجي في دولة الاحتلال حول أهمية دور السلطة ومركزيته في إطار حفظ استقرار الضفة الغربية الذي يتمثَّل جوهره، من وجه نظر "إسرائيلية"، بوقف تمدُّد الحالة الفلسطينية المقاومة التي نجحت في تصليب بُناها في شمالي الضفة بدرجة أساسية، والتي يخشى الاحتلال من انتشارها إلى وسط وجنوبي الضفة.
عزَّز فشل الاحتلال في تحقيق نتائج فعلية في العملية العسكرية الأخيرة في جنين من قناعة المستوى السياسي بحيوية وأهمية إعادة تدعيم دور السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، لتضطلع بدور أكثر فعالية في مواجهة المد الفلسطيني المقاوم في الضفة، ودفعها في اتجاه الإيفاء بالتزاماتها الأمنية وتوسيع دورها لإعادة السيطرة أمنيًّا على بؤر نشاط المقاومة.

## الدور الأمريكي واستكمال مسار العقبة-شرم الشيخ

في تقرير لقناة "كان" العبرية، كشف رئيس قسم الشؤون الفلسطينية في القناة "إليؤر ليفي" أن أحد أبرز القرارات التي ستدخل حيز التنفيذ فورًا من التسهيلات الاقتصادية يتمثل بإقامة معبر لنقل البضائع عبر جسر الأردن، تُنقَل عبره البضائع ويجري إدخال تغيير دراماتيكي على حركة الاستيراد والتصدير، ستنعكس انعكاسًا ملموسًا وفارقًا جدًّا على المدخولات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

ذكرت القناة أن الاتفاق على خطوة تطوير المعبر التجاري جاء ضمن مخرجات سلسلة اجتماعات ولقاءات عقدها طاقم رباعي مكوَّن من مسؤولِين في دولة الاحتلال مع مسؤولِين أردنيِّين وأمريكيِّين ومسؤولِين في السلطة الفلسطينية، ضمن استكمال مسار العمل المشترك لتخفيف "التوتر" في المنطقة وتدعيم السلطة لتمكينها من أداء دورها، مؤكدة أن هذه الخطوة قد حظيت بموافقة اجتماع المجلس الوزاري المصغر في دولة الاحتلال.

يؤكد ما كشفه رئيس قسم الشؤون الفلسطينية في القناة العبرية أن مخرجات اجتماعَي العقبة-شرم الشيخ ما تزال على أجندة التطبيق والعمل، على الرغم من إعلان السلطة السابق عن إيقاف التنسيق الأمني وإيقاف العمل بتفاهمات العقبة وشرم الشيخ، فالواقع يوحي بعكس ذلك، ما سبق أن أكده ناطق باسم حكومة الاحتلال الذي أكد استمرار التنسيق الأمني على الرغم من إعلان السلطة عن إيقافه، والأمر سيان في ما كشفت عنه تسريبات "البنتاغون" قبل أشهر حول التنسيق الأمني، فيما يعكس هذا القرار استمرار العمل بمخرجات العقبة وشرم الشيخ، والدور الأمريكي والإقليمي المتواصل لتخفيف التصعيد وإلزام السلطة بدورها الأمني مقابل تسهيلات اقتصادية..

## موقف السلطة الرسمي

ليست اشتراطات حكومة الاحتلال من أجل تقديم الدعم للسلطة بالجديدة وفي جوهرها سبق للسلطة أن رفضتها في العديد من المحطات السابقة، ما أكده رئيس وزراء السلطة وعضو اللجنة المركزية في حركة "فتح"، محمد اشتية، في مستهل جلسة للحكومة، إذ قال: "الرئيس محمود عباس عبَّر في أكثر من مناسبة إن الأموال المحتجزة لدى إسرائيل هي أموالنا ويجب على إسرائيل تحويلها لنا دون ابتزاز أو شروط، وشعبنا يعرف تمام المعرفة حقائق الأمور ويرفض هذا الابتزاز"، مضيفًا: "الحديث عن إعادة أموالنا المحتجزة لدى إسرائيل مشروطًا بوقف إجراءاتنا في المنظمات الدولية أمر لن يتم ونحن ماضون في ذلك، وكذلك مسألة وقف صرف ما تقوم به السلطة الوطنية تجاه أسر الشهداء والأسرى لن يتم أيضًا"

## تناقض الموقف من السلطة في حكومة اليمين

بينما ينص جوهر رؤية الصهيونية الدينية، الذي عبَّرت عنه خطة "الحسم" التي أعدَّها وزير المالية في حكومة الاحتلال " بتسلئيل سموترتيش"، على ضرورة التخلص من السلطة ومن أي كيانية فلسطينية لصالح تقسيم الشعب الفلسطيني إلى "كانتونات" دون وحدة واحدة، والقضاء على أية صفة تمثيلية له.

لا يمثِّل هذا البرنامج رؤية الحكومة الحالية، ولا رؤية رئيس وزرائها "بنيامين نتنياهو"، الذي يتمسك بخيار الانفصال عن الفلسطينيين دون القبول بخيار الدولتين أو منح الفلسطينيِّين أكثر من مما تتمتع به السلطة الفلسطينية اليوم من تمثيل وسيطرة.

يميل "نتنياهو" إلى الدمج في التعامل مع الملف الفلسطيني ما بين أطروحات "تقليص الصراع" و"إدارة الصراع" دون أن يُصرِّح بذلك، ويتخذ خطواتٍ عمليةً على أرض الواقع تنسجم مع هذه الأطروحات التي تتمسك بدور السلطة الوظيفي والتسهيلات الاقتصادية، دون فتح أية آفاق سياسية للوصول إلى حلول حقيقية مع الفلسطينيِّين.

## دعم السلطة وترتيبات ما بعد أبو مازن

أفادت إذاعة "كان" العبرية بأنه في خلال جلسة مغلقة عُقِدَت في الآونة الأخيرة للجنة الخارجية والأمن البرلمانية في الكنيست، بعدما سأله نواب في اللجنة حول علاقة "إسرائيل" بالسلطة الفلسطينية، قال "نتنياهو" إنَّ "إسرائيل" تستعد لمرحلة ما بعد رئيس السلطة الفلسطينية، "أبو مازن"، وتحدَّث عن "ضرورة كبح تطلعات الفلسطينيِّين لدولة مستقلة".

وجاء على لسان "نتنياهو" في خلال الجلسة، حسب الإذاعة "الإسرائيلية": "نستعد لليوم الذي يلي "أبو مازن". نحن بحاجة إلى السلطة الفلسطينية. يجب ألَّا نسمح بانهيارها، ونحن لا نريدها أن تنهار. نحن على استعداد لمساعدتها اقتصاديًّا. لدينا مصلحة بأن تواصل السلطة عملها. في الأماكن التي تنجح في العمل فيها فإنها تؤدي العمل نيابة عنا. ليس لدينا أية مصلحة في انهيارها".

## خلاصـــــــــــة

لا يمكن فصل القرارات والإجراءات "الإسرائيلية" لدعم السلطة عن مساعي الاحتلال أولًا لمحاصرة وإنهاء حالة المقاومة المتصاعدة في الضفة المحتلة، ولا أن يُعَدَّ توقيتها بعد العملية العسكرية العدوانية على جنين توقيتًا عشوائيًّا، بل إنه نابع من مخطط "إسرائيلي" بمشاركة أمريكية وغطاء إقليمي (ضمن مسار العقبة-شرم الشيخ) لتحييد ساحة الضفة الغربية وفرض الهدوء (وفق معايير الاحتلال) بخطوات تدريجية مركَّبة، يعمل فيها جيش الاحتلال على إتاحة المساحات اللازمة لإعادة السلطة سيطرتها الأمنية على بؤر المقاومة، وفي هذا الإطار فإن تحفيز السلطة ودعمها يُشكِّلان جزءًا لا يتجزأ من فصول إتمام الخطة.

من جانب آخر، تشغل مرحلة "ما بعد أبو مازن" مساحة كبيرة من تقديرات أجهزة الأمن ومراكز الفكر في دولة الاحتلال، لتفادي حالة فوضى متوقَّعة تشمل في طياتها عدم الاتفاق على خلافة "أبو مازن" داخل حركة "فتح"، وحالة المقاومة والرفض المتصاعد لنهج السلطة في الضفة الغربية، ما يشعل إشاراتِ الإنذار والخطر لدى هذه الأوساط التي تحاول تفادي العاصفة المتوقَّعة، التي من الممكن أن تتحول إلى انتفاضة فلسطينية شاملة، ما يجعل مهمة استقرار السلطة والفريق المهيمن فيها وتدعيم حضوره مهمةً رئيسيةً تستوجب خطواتٍ "إسرائيليةً" واضحةً في مقدمتها تحسين الوضع الاقتصادي للسلطة وزيادة امتيازات قيادتها.

يمارس الاحتلال لعبة "العصا والجزرة" مع قيادة السلطة، ويعمل على استقطابها عبر التسهيلات الاقتصادية، دون أن يكون مستعدًا لتقديم أية أطروحات سياسية، ويتمسك "نتنياهو" بأهمية الحفاظ على السلطة بدورها الوظيفي، دون أن يكون مستعدًا لتقديم أي تنازل لها، أو أن يحد من شراهة شركائه في الائتلاف الحكومي أمام تعزيز الاستيطان وابتلاع الأرض الفلسطينية والقضاء على كل مواصفات "الدولة الفلسطينية" المفترضة ضمن "حل الدولتين".

برنامج الإنتاج المعرفي
مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي
2023-7-11

www.orouba.ps